مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2020)

سليمان رمضان الكيلاني
جامعة الجفارة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
soliman_rk@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.03.03 **تاريخ القبول: 2024.04.21** **تاريخ النشر: 2024.04.30**

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثار حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد على الاقتصاد الوطني خلال عقد من الزمن تقريباً وقد خلصت الدراسة إلى أن أثار تلك الحالة على الاقتصاد الليبي كانت شديدة السلبية بل أدت إلى نتائج مدمرة سببت الكثير من الخسائر التي يصعب تعويضها أو التعافي منها في ظل الظروف القائمة بسبب الحروب والانقسامات التي أضرت بالجوانب الحياتية للناس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي على حدٍ سواء حيث تردت الخدمات وارتفعت الأسعار وشحت السيولة وزاد الفقر، أما على مستوى الوطن عموماً فقد توقفت التنمية وانخفض معدل النمو الاقتصادي وزاد الإنفاق الاستهلاكي وأرتفع الدين العام وبرزت العديد من التشوهات والتحديات التي تحتاج إلى جهود كبيرة للتخلص منها وإصلاحها لتعود الحياة إلى طبيعتها، وأستخدم البحث الأسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات الصادرة في الغالب عن تقارير رسمية تبين الحالة الاقتصادية وجوانبها المتعددة.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي – الاقتصاد الليبي.

The impact of political instability on the Libyan economy during the period (2011 – 2020)

SULAYMAN RAMADHAN ALKEELANI ALBADRANI
Al–Jaffara University Faculty of Economics and Political Science
soliman_rk@yahoo.com

Abstract:

The study aimed to stand on the effects of the political instability that the country is experiencing on the national economy in almost a decade. The study concluded that the effect of this situation on the Libyan economy was very negative, but rather led to devastating results that caused many losses that are difficult to compensate or recover from in light of the existing circumstances due to the wars and divisions that affected the life aspects of people at the social and economic levels alike, as the services rose, prices rose, liquidity, and poverty increased. As for the country level in general, development stopped, the rate of

economic growth decreased, consumer spending increased, public debt rose, and many have emerged the distortions and challenges that need great efforts to get rid of and fix them to return to life to normal, and the research used the descriptive and analytical method of data mostly issued by official reports that show the economic situation and its multiple aspects.

key words :Political instability - Libyan economy.

1- المقدمة

بالرغم المحاولات العديدة ابتداء من 2015 على المستوى المحلي والدولي والإقليمي والعربي لإعادة مسار الدولة الليبية إلى طبيعته ،إلا أن ذلك لم يتحقق ،ولقد أدت الحروب والصراعات والمواجهات بين المجموعات المسلحة في العديد من المناطق بعد سنة 2011 إلى تدمير جزء كبير من البنية الأساسية في الاقتصاد الليبي، وأدت إلى توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن العمل ما أدى إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على خارج البلاد في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات والتي كانت هذه المؤسسات تلبي جزء من الطلب عليها في السوق المحلية ،ومن سوء الحال فإن ما حدث تجاوز القتال والتدمير إلى تدمير وحدة الوطن ومؤسساته فأصبحت هناك حكومتان وانقسمت المؤسسات السيادية فكان من نتائج انقسامها انعدام إمكانية وضع السياسات على المستويين التنفيذي والتشريعي، إن هذا الانقسام قد أدى بشكل مباشر إلى تعطّل السياسات الاقتصادية وإلى تبديد المال العام بين هذه المؤسسات التي تدَعي كل منها الشرعية للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد كلٌ حسب طبيعة دورها في الدولة ،كما أدى هذا الانقسام إلى غياب تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة وظهور مشاكل و أزمات عديدة أثرت بشكل مباشر على مستوى حياة المواطنين، حيث انخفض مستوى المعيشة لأسباب عدة من أهمها موجة التضخم غير المسبوق، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء للعملات، وظهور مشكلة عدم وجود السيولة النقدية في المصارف التجارية ،وبسبب كل ذلك أصبحت الحياة غاية في الصعوبة والمشقة ،وعلى ضوء ما تقدم قمنا بطرح هذه المشكلة للوقوف على حقيقتها وتبيان حجمها وأثارها.

2- المشكلة البحثية:

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها ليبيا إلى مشاكل كبيرة على الاقتصاد الوطني التي بدورها أدت إلى سوء الحالة المعيشية للمواطنين وزيادة معناتهم من ارتفاع الأسعار ونقص السيولة وتردي الخدمات الصحية والتعليمية ... الخ، كل هذه الظروف وغيرها هي في حقيقتها صورة منعكسة لأزمات ضربت الاقتصاد الوطني وأثرت به بقوة ولذلك وجب البحث والدراسة للإجابة على سؤال مهم وهو:

ما هي أوجه الضرر التي تعرض لها الاقتصاد الليبي في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم الأثار السلبية والأضرار الناتجة عن حالة عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2020).

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأثارها على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل نقاش وتحليل مستمرين، وقضية تشغل اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة في ظل انتشار ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها العديد من دول المنطقة العربية.

5- الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على استخدام الاسلوب الوصفي المتمثل في تجميع البيانات من مصادرها الرسمية ومراجعة التقارير الوطنية والدراسات المتوفرة المتعلقة بحالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020) للوصول إلى تقييم الوضع الاقتصادي في ليبيا في ظل حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد.

6- فرضيات الدراسة:

- أثر عدم الاستقرار بشكل مباشر على إنتاج وتصدير النفط الذي هو مصدر الدخل الأساسي للبلاد وأنعكس ذلك على الأداء الاقتصادي بكل جوانبه الذي انعكس سلباً على حياة المواطنين.
- أدى عدم الاستقرار السياسي إلى استشراء الفساد في المؤسسات العامة والخاصة الذي زاد حدة الأزمة الاقتصادية.

7- الدراسات السابقة:

بينت دراسة (أميرة عمارة 2022) والتي شملت 33 دولة نامية في الفترة من عام 2002 إلى عام 2010 إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول النامية وأن نتائج عدم الاستقرار السياسي عكس ذلك وعليه، لكى يتمكن صناع السياسة من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية مستقرة تحقق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، لابد أن يتم دراسة الأسباب الأساسية والأكثر إلحاحاً في حالة عدم الاستقرار السياسي، وأن يتم ترتيب الأولويات بناءً على ذلك ، وتوصَلت الدراسة التي أجراها (سي جيلالي هاشمي 2020) عن تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الجزائري إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وخلاف ذلك يحدث في حالة عدم الاستقرار السياسي ، وأكدت الدراسة التي قام بها (عبد الرحمان بن سانية 2013) عن طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي في ظل الاضطرابات التي شهدها الواقع المصري في الفترة من 2011 حتى 2013 قوة العلاقة التبادلية بين المتغيرين حيث أن أحداث عدم الاستقرار كانت لها نتائج سلبية كبيرة على العديد من جوانب أداء هذا الاقتصاد، كان أبرزها تعطل حركة الاستثمار، وتواصل العجز الكلي في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا

الاحتياطات الدولية، وأيضا تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض مؤشرات البورصة، ترافقت بانتشار للفقر والفساد وارتفاع معدلات البطالة بين فئات المجتمع ، وأظهرت الدراسة التي أجراها(مي موسى سليمان علي وموسى خالد عبدالمجيد الصادق2021) بأن الأوضاع السياسية والأزمات المتلاحقة في ليبيا سببت في توقف تنفيذ الخطط التنموية ، وكان أيضاً من نتائج هذه الأوضاع تدمير للبنى التحتية واختلال الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانتشار الفقر في المجتمع كما أن عدم الاستقرار في ليبيا وانخفاض سعر النفط نتج عنه انخفاض في مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدلات التضخم وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي ، مما أثر سلبا على عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، كما خلصت الدراسة التي أعدها (رجب محمد محفوظ اشطيبة 2018) إلى أن المؤسسات الاقتصادية في ليبيا تأثرت بشكل كبير بعد عام 2011 نتيجة لعدم الاستقرار في الحياة السياسية والأمنية والعسكرية، وغياب أية حلول سليمة للمشكل الليبي.

اولاً: عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه:

تأخذ حالة عدم الاستقرار السياسي أشكالاً متعددة منها عنف الجماهير ، والاغتيالات السياسية، والقلاقل، والثورات، وقد يتمثّل كذلك في تغيير الحكومات سواء بإسقاطها بسبب أحد تلك الأشكال أو بتغيّرها من خلال إجراء الانتخابات ،ويترتب على عدم الاستقرار السياسي تفشّي شعور بعدم اليقين بشأن مدى استقرار الإطار المؤسسي مثل النظام القانوني ،ومدى بقاء صناع السياسة في مناصبهم سواء كانوا وزراء في الحكومة أو نواباً في البرلمان ،ومن ثم عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في المستقبل ،كما يؤثر الشعور بعدم اليقين في دوافع صناع السياسة إلى درجة دفعهم أحياناً إلى انتهاج سياسات قصيرة النظر بهدف البقاء في مناصبهم أكبر مدة ممكنة، أو اللجوء إلى العمل على الحد من قدرات منافسيهم المحتملين لخلافتهم (Carmignani، 2003),وبأسباب كل ذلك تكون هناك تكاليف لعدم الاستقرار السياسي ويمكن أن تكون فورية وطويلة الأجل أو مباشرة وغير مباشرة (Hewitt، 1993) وتستعمل مؤشرات عديدة لقياس عدم الاستقرار تم الاتفاق على مجموعة مشتركة منها كالعنف، والاستقرار الحكومي، والمظاهرات والاضطرابات ، ويمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال عدد من المؤشرات (سانية، 2013) لها علاقة بعدد مرات حدوث أزمات سياسية أو أمنية أو دستورية.

ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار في ليبيا:

1- الانقسام السياسي:

أدى الانقسام السياسي لوجود حكومتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب بل أكثر من ذلك فلقد عانت الدولة خلال العام 2016م من وجود ثلاثة حكومات على الأرض ممثلة في (حكومة الوفاق بطرابلس – حكومة الانقاذ بطرابلس – الحكومة المؤقتة بالبيضاء)، وأثر هذا الوضع على المال العام ومؤسسات الدولة بشكل كبير حيث انقسمت كل المؤسسات السيادية فأصبح هناك مصرفان مركزيان ومؤسستين للنفط وجيشين وسلطتين تشريعيتين وهكذا.

2- الصراعات المسلحة:

عانت البلاد منذ العام 2011 من صراعات مسلحة دامية أدت إلى الكثير من القتل والدمار وتعطيل الحياة وتهجير مدن وقرى كاملة في صورة واضحة للحروب الأهلية بل أدت هذه الحروب في مرات عديدة لاستعانة الأطراف المتحاربة بدول ومجموعات أجنبية لتحقيق النصر على الخصوم من أبناء الوطن الواحد.

3- قفل حقول إنتاج النفط وموانئ تصديره:

بسبب دوافع كثيرة بعضها سياسية أو جهوية أو مادية ولفرض وجهات نظر الجهة القائمة بهذا تعرضت الدولة الليبية في مرات عديدة لحالات اقفال قسري للحقول والموانئ النفطية ترتب عليها انخفاض الإنتاج والتصدير بصورة كبيرة جداً مما تسببت في خسائر مالية كبيرة بالإضافة الى العديد من الخسائر غير المنظورة والاضرار المادية على المستوى البنيوي أو الإنتاجي.

ثالثاً: أثار عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي:

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط ،وبالرغم من أن استخراج النفط في ليبيا له بدأ منذ عام 1961 أي أكثر من 60 سنة مضت ،وبالرغم من أن الخطط التنموية لزمن طويل كانت تهدف إلى خفض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام ومحاولة تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل لمصادر توليد الدخل، إلا أن قطاع النفط لازال هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي ،ونتيجة للتطورات التي شهدها نشاط استخراج النفط العام من حيث الإنتاج وأسعار التصدير، فقد تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمتين فيما يتعلق بأثار قطاع النفط على الاقتصاد، أولهما انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية ،وثانيهما انخفاض الإنتاج بسبب إغلاق أغلب الموانئ النفطية من قبل مجموعات مسلحة أدى ذلك إلى الانخفاض في تصدير النفط الخام حيث وصل إلى أقل من 300 ألف برميل يوميا(مصرف ليبيا المركزي، 2017) وأدى الإغلاق الذي فرض في يناير 2020، واستمر لمدة 9 أشهر، إلى تقليص إنتاج البلاد من النفط الخام إلى 228 ألف برميل يومياً في المتوسط (البنك الدولي، 2021) وبدون شك فإن هذه الأحداث أدت إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أثرت سلباً على المواطن وعلى الدولة ومؤسساتها بشكل عام ومما زاد الأمر صعوبة وتعقيداً حالة الانقسام السياسي الذي تحوّلت مرات عديدة إلى مواجهات مسلحة أدت إلى أضرار لا يمكن حصرها ،الجدول والشكل التاليين يبينان التغير في كميات إنتاج وتصدير للنفط الخام من سنة 2010 –التي يمكن اعتباها مرجعية للمقارنة – حتى سنة 2020.

جدول (1) متوسط كميات الإنتاج والتصدير اليومي من النفط الخام (مليون برميل)

البيان / السنة	متوسط الإنتاج اليومي	الصادرات اليومية
2010	1.69	1.34
2011	0.5	0.3
2012	1.5	1.28
2013	0.98	0.87
2014	0.48	0.41
2015	0.4	0.3
2016	0.36	0.3
2017	0.9	0.8

2018	1.1	1.0
2019	1.2	1.0
2020	0.4	0.4

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي ،إدارة البحوث والإحصاء ،النشرة الاقتصادية ،عدة أعداد.
-البنك الدولي ،مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي والفقر (ليبيا) ،2021 مصدر سبق ذكره.

الشكل رقم (1) متوسط صادرات النفط اليومية

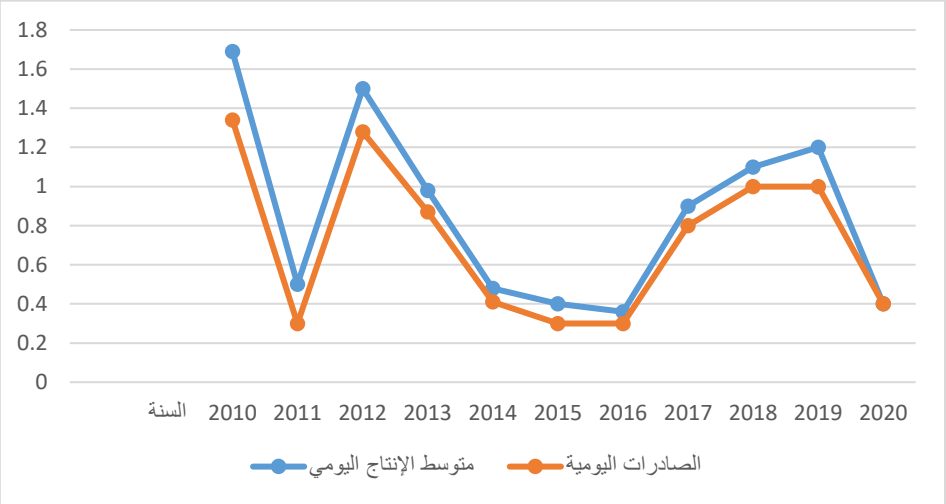

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

وقد أدت أزمة إقفال الحقول والموانئ النفطية إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية أبرزها:

- خسائر في ايرادات بيع النفط بلغت 180 مليار دولار أمريكي في الفترة من يوليو 2013 حتى سبتمبر 2020 (حسين، 2021).
- عجوزات مركبة في الميزانية والاحتياطيات، واستمرار تمويل الموازنة بالعجز وانخفاض احتياطيات النقد الاجنبي.
- ارتفاع الدين العام إلى قيمة وصلت سنة 2020 إلى (84,087,353,353) دينار (ديوان المحاسبة، 2020)
- التكلفة الاضافية الناتجة عن اللجوء للتوريد الخارجي لتوفير كل الكميات التي تحتاج اليها الدولة من المحروقات بسبب توقف مصافي التكرير الوطنية.
- التكلفة الاضافية الناتجة عن تشغيل محطات الكهرباء بالوقود السائل بدلا من الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات انتاج النفط الاقل تكلفة وأكثر كفاءة.

وغيرها من الاضرار والخسائر في الأصول والخطوط والمكامن ولتفصيل تأثير حالة عدم الاستقرار وصورها وما نتج عنها نذهب إلى استعراض تلك التأثيرات والأثار على الاقتصاد الليبي في الجوانب التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات:

توقفت عجلة التنمية الاقتصادية منذ بداية عام 2011 نتيجة حالات الصراع والخلافات السياسية التي نتج عنها تأزم الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وما تبعها من فوضى وفساد إداري ومالي أديا بدورهما إلى استنزاف ما هو متاح من موارد وتدهور الأحول المعيشية للمواطن.

ونتيجة لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية Real GDP قد شهد انخفاضاً ابتداءً من العام 2011 وإلى حد العام 2013 وبنسبة تراوحت بين 40 إلى 50% تقريباً مقارنة بعام 2010 ولكن كان الانهيار الكبير هو ما تحقق عام 2016 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 73.9% مقارنة بعام 2010. (وزارة التخطيط، 2020)

وبنفس الصورة شهد الناتج المحلي الإجمالي الإسمي Nominal GDP انخفاضا كبيراً سنة 2011 ليشهد انتعاشاً في سنة 2012 بسبب عودة إنتاج النفط إلى مستوى قريب من المستوى الطبيعي ويعود بعد ذلك في الانخفاض من 2013 حتى 2016 لأربع سنوات (مصرف ليبيا المركزي، 2021) متتالية بسبب الصراعات المسلحة وقفل حقول الإنتاج ومواني التصدير ولقد أثر انخفاض أسعار النفط، وكذلك انخفاض كميات الإنتاج والتصدير منه على وضع ميزان المدفوعات، فقد ظهر العجز في هذا الميزان منذ عام 2013 حتى عام 2017، أي على مدى خمس سنوات متتالية ،إذ لم يحدث من قبل أن تعرض ميزان المدفوعات لعجز كل هذه المدة، وهي المرة الأولى التي يتعرض فيها ميزان المدفوعات لمثل هذا العجز حيث بلغ حجم العجز التراكمي في ميزان المدفوعات أكثر من 76 مليار دينار حتى منتصف عام 2017 (الهيئة العامة للمعلومات، 2018) دفعت من احتياطيات ليبيا من العملات الأجنبية ما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض كبير في هذه الاحتياطيات التي لم تستطع السلطات المعنية تنميتها أو على الأقل المحافظة على مستواها، ولكن أرغمت على السحب منها لتغطية عجز ميزان المدفوعات، لذلك فقد انخفضت أصول مصرف ليبيا المركزي المتمثلة في سندات الخزانة الأجنبية وأرصدة قابلة للتحويل من 133.4 مليار دينار في نهاية سنة 2012 إلى 62.8 مليار دينار في نهاية سنة 2016، منها فقط حوالي 13 مليار دينار بالعملة الأجنبية تم تحويلها لغطاء إصدار العملة الليبية، وبالتالي فقد المصرف المركزي اكثر من 57 مليار (الهيئة العامة للمعلومات، 2018، صفحة 17) دينار بالعملات الأجنبية خلال فترة اربع سنوات ،وكذلك فإن الميزانية العامة عانت من عجز منذ عام 2013 نتيجة لانخفاض الإيرادات السيادية وانخفاض إيرادات قطاع النفط، مع ارتفاع متواصل في الباب الأول من الميزانية العامة للدولة، ما أدى إلى اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي، وتنامي حجم الدين العام المحلي ليس في حكومة طرابلس فقط وإنما هناك ميزانية أخرى تخص الحكومة المؤقتة في البيضاء والتي رتبت ديون عامة على الدولة بحيث أصبح إجمالي حجم الدين العام كما ذكرنا سابقاً يقترب من المائة مليار دينار ،كما ساعد عدم الحرص على المال العام وانتشار الفساد المالي والإداري وانقسام الحكومة إلى حكومتين وخروج إدارة السلطة المالية والنقدية التي بيدها الموارد العامة للدولة، عن السلطة التشريعية ومن ثم غياب الإشراف والمتابعة وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعتها على زيادة الإنفاق العام مما زاد في مستوى الفساد وتبديد المال العام.

ومن الجدول رقم (2) يمكن معرفة التغير الذي حدث في الفترة من 2010 حتى 2020 في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتغير في ميزان المدفوعات لنفس الفترة:

جدول (2) التغير في نسبة ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج المحلي والتغير في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية

البيان / السنة	ميزان المدفوعات الكلى (% إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الناتج المحلى الإسمى (مليار دينار)
2010	7.5	100.6
2011	8.8	47.5
2012	15	112.6
2013	-10.9	80.0
2014	-63.7	43.0
2015	-67.7	24.4
2016	-12.9	75.3
2017	3.5	100.1
2018	8.7	112.9
2019	-0.7	104.7
2020	15.9	69.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، كتيب الإحصاءات النقدية والمالية 1966–2020 جدول 24 من ص179-181.

2- التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بسبب حالات الاحتراب و اقفال الموانئ النفطية وتوقف تصدير النفط وانخفاض موارد مصرف ليبيا المركزي ،توقف المصرف المركزي عن تمويل الاعتمادات وأدى ذلك إلى خفض عمليات الاستيراد، ما أشعل لهيب التضخم في الاقتصاد الليبي وبسبب حساسية الاقتصاد الليبي للتجارة الخارجية واعتماد استقراره عليها بشكل مباشر فإنه كلما انخفضت الواردات كلما ارتفعت الأسعار، ففي عام 2011 انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار لتسجل معدل تضخم يصل إلى 10.9% مقارنة بنحو 2.4% عام 2010 وفي عام 2015 % انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار إلى 9.8% مقابل 2.4% عام 2014 وفي عام 2016 وعندما انخفضت قيمة الواردات إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة (2010 – 2016) ارتفعت الأسعار بمستوى مرتفع جداً وبمعدل تضخم وصل إلى 25.9% ومن ثم إلى 28.9% في عام 2017 (مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة) كما شهدت سنة 2019 حالة تضخم سلبي وهي حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي، يرافقه تضخم"، وقد تراوح معدل البطالة من 18.8% كأقل معدل عام 2012 إلى 19.7% كأعلى معدل عام 2020 (Economics، 2023) وتحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو في الاقتصاد، ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، ويعتبر المؤشران "الركود التضخمي، والتضخم السلبى" حالة اقتصادية غير مرغوب بها.

مما سبق سرده يظهر جلياً أن انخفاض إيرادات الصادرات النفطية لأي سبب كان سواءً بانخفاض الأسعار، أو انخفاض الإنتاج يؤثر مباشرة على مستوى أداء الاقتصاد نتيجة الإجراءات الانكماشية التي

يتخذها المصرف المركزي في تمويل الواردات وغيرها من التحويلات للخارج، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وانتعاش السوق السوداء للعملات الأجنبية والسوق الموازية للسلع المستوردة وتدني قيمة الدينار الليبي في هذه السوق (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 19).

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد حالات انخفاض كبير خاصة في السنوات من 2014 حتى 2017 وكذلك 2020 وذلك بسبب تراجع إيرادات الدولة من النفط نتيجة الإحتراب وقفل حقول ومواني الإنتاج والتصدير ،الجدول التالي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويبين كذلك معدلات التضخم في الفترة (2010 – 2020).

جدول (3) المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التضخم 2010-2020

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدّل التضخم (%)
2010	11611.4	2.4
2011	7784.1	15.9
2012	15765.4	6.1
2013	12589.5	2.6
2014	9408.8	2.4
2015	7867.5	9.9
2016	7945.0	25.9
2017	10529.1	28.8
2018	11838.3	13.6
2019	10542.4	-2.2
2020	7034.7	1.4

المصدر: - البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (albankaldawli.org) Data .

– **البنك الدولي** ،مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي والفقر(ليبيا) ،2012.

3- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

في عام 2011 تكبدت ليبيا أسوأ خسارة لها بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ حوالي62.0% نتيجة الحرب التي دارت حينها في ليبيا، ولكنها عادت وحققت نمواً تاريخياً عام 2012 بمعدل 123.14% بسبب عودة الانتاج النفطي الى مستوى قريباً من طبيعته مع ارتفاع اسعار النفط. غير أن الفترة منذ عام 2013 الى عام 2016 (غيث، 2021) كانت أسوأ مرحلة للنمو الاقتصادي في هذا البلد الذي أضر به الصراع السياسي كثيرا ، ثم حدث تحسن بسبب الاستقرار النسبي في إنتاج النفط وتصديره شهده عامي 2017 و2018 كان له الأثر الايجابي على مستوى معيشة المواطن في ليبيا ،هذه الاحداث والتوترات الأمنية والصراعات المسلحة كان لها الأثر البالغ على متوسط دخل الفرد والانفاق على التعليم والصحة وعلى معايير مستوى المعيشة في ليبيا خلال فترة هذه الدراسة.

نتيجة لغياب الأمن وغياب سيادة الدولة لم تتمكن الشركات الأجنبية من العودة لاستكمال المشروعات المكلفة بتنفيذها في البرنامج التنموي 2008-2012 ومن ثم توقفت معها الخطط والبرامج الاستثمارية في

مجالات التعليم والصحة والاسكان والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والسياحة ...الخ (الهيئة العامة للمعلومات، 2018، صفحة 5)

وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي وصراع المجموعات المسلحة والانقسامات الجهوية فإن الميزانيات العمومية للحكومات المتعاقبة لم تولي التنمية أولوية بل أنه في هذه الميزانيات والتي سميت بالترتيبات المالية تضخمت مخصصات المرتبات ومخصصات المصروفات التسييرية.

وتراجعت قيم ونسبة مخصصات التنمية بصورة كبيرة جداً فقد تراجعت نسبة هذه المخصصات من 51% سنة 2010 إلى 5% سنة 2020 (النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة)

الجدول والشكل التاليين بينا الزيادة في النفقات الاستهلاكية على حساب الإنفاق الاستثماري.

جدول (4) نسب مخصصات بنود الميزانية العامة للسنوات 2010-2020

البند / السنة	الميزانية المعتمدة (دينار ليبي)	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى
2010	57,510,146,800	%51	%5.5	%14.8	%28.7
2011*	ضمن ميزانية 2010	00	%75	-	%25
2012	71,959,436,000	%23	%42	%27	%8
2013	69,935,059,000	%24	%22	%35	%19
2014	56,952,029,280	%16	%20	%41	%23
2015**	49,525,339,468	%14	%16	%46	%24
2016	51,161,509,450	%14	%14	%49	%23
2017	44,268,000,000	%10	%14.5	%60	%15.5
2018	54,611,430,000	%11	%15.5	%55.8	%17.7
2019	55,800,000,000	%9	%25	%54	%12
2020***	49,078,844,900	%5	%10	%57	%28

المصدر: - ديوان المحاسبة ، التقارير السنوية من 2012-2020.

- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،2010
- *مصروفات فعلية لكل البنود وفق الميزانية الصادرة بالقانون رقم 2 لسنة 2010.
- **ميزانية حكومتي طرابلس والبيضاء.
- *** دون إدراج ميزانية حكومة البيضاء.

ولتبيان ما كان عليه الحال في ميزانية 2010 وما وصل إليه بعدها قمنا بحساب متوسطات النسب المئوية لبنود الميزانية للسنوات من 2011 حتى 2020 لمقارنتها مع سنة 2010 في الشكل (2).

جدول (5) متوسطات نسب مخصصات الميزانيات السنوية حسب بنودها (2011 -2020)

البند / السنوات	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى*
2020-2011	%12.6	%25.4	%42.48	%19.52

المصدر: الباحث اعتمادا على الجدول (4).

* البنود الأخرى يقصد بها مخصصات الدعم بأشكاله من موازنة الأسعار ومنحة الأسرة والطواري ...الخ.

شكل (2) مقارنة بين نسبة مخصصات التنمية في ميزانية 2010 وبين متوسط نسبها للفترة (2011-2020)

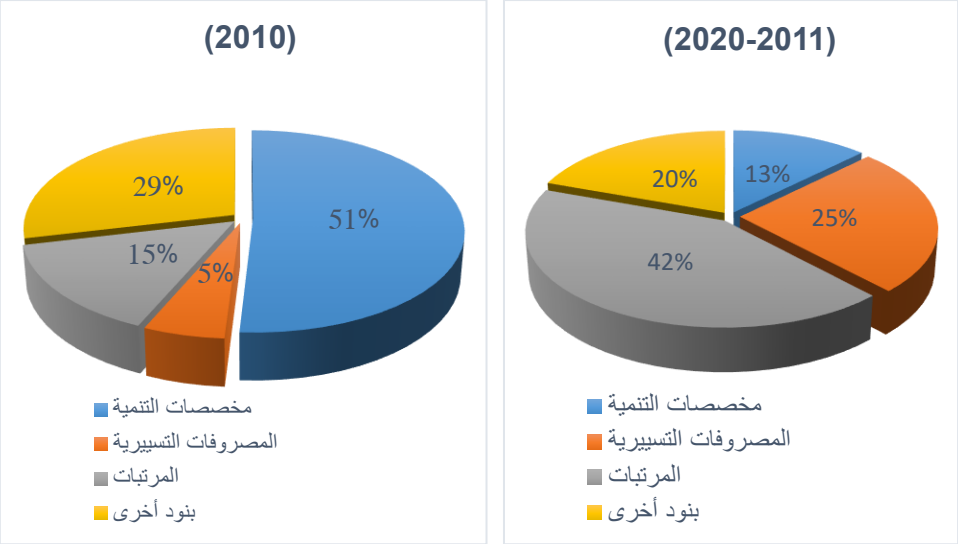

المصدر: بيانات الجدولين السابقين مقرّبة لأقرب عدد صحيح.

4- السيولة وسعر الصرف:

إن تدني مستوى معيشة الليبيين نتيجة لموجة التضخم غير المسبوق في الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى أزمة نقص السيولة في المصارف التجارية والتي طال أمدها، وتدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسة، وخاصة الدولار الأمريكي، كل هذه العوامل أدت إلى تعرض المواطن لمعاناة كبيرة لم تتمكن السلطات المسئولة من حلها نتيجة السلطات المسئولة من حلها نتيجة الانقسامات السياسية ومع بداية سنة 2020 تعرضت البلاد كغيرها من سكان الكرة الأرضية إلى جائحة كورونا في ظل ظروف صعبة للغاية لتلقي بمزيد من المصاعب على كاهل الليبيين الذين يئنون تحت وطأة الصراع ، حيث عانى 10% من الليبيين من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في ديسمبر 2020 (البنك الدولي، 2021) ويشير تقرير الاقتصاد الإفريقي الصادر في 2018 عن البنك الأفريقي إلى أنّ تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث إنّ حوالي ثلث الليبيّين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويُعلّل ذلك بأنّ أحد أسباب هذا الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت بعدم استقرار عائدات النفط والتضخم بسبب الوضع الأمني والسياسي (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020).

لقد انخفضت قيمة الدينار الليبي بالرغم من أن السعر الرسمي له شبه ثابت بالنسبة للعملات الرئيسة مثل الدولار الأمريكي واليورو وغيرهما، إلا أن قيمة الدينار انخفضت بشكل كبير في السوق السوداء للعملات التي تمول السوق الموازية للسلع والخدمات، والسبب بطبيعة الحال هو تشدد المصرف المركزي في فتح الاعتمادات المستندية وإيقاف التحويلات الشخصية للخارج، والنتيجة كانت انتعاش السوق السوداء للعملات وانخفاض قيمة الدينار الليبي فيها لأكثر من 65% أي أن قيمة الدولار ارتفعت في هذه السوق لأكثر من 200% بحيث أصبح سعر الدولار الواحد في أواخر 2016 أربعة دينار، وقد أدى الهبوط في

العائدات النفطية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وقد حد انهيار العائدات النفطية من قدرة السلطات النقدية والمالية العامة على الدفاع عن ربط سعر صرف العملة الوطنية (البنك الدولي، 2021، صفحة 2).

دعم الصراع السياسي في البلاد نمو السوق الموازية وحدث انفصال بين النظام المصرفي والسوق الموازية للعملة فيما يخصّ سعر الصرف، حيث تصرّفت السوق الموازية بشكل منفصل عن المصرف المركزي حتى أواخر عام 2018، فقد خسرت العملة الوطنية بسبب الانخفاض السريع قيمتها بشكل مستمر منذ عام 2014 وبلغت قيمتها انخفاضات غير معقولة حيث وصل انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار إلى نسبة 75%، في حين ظلّ سعر الصرف الرسمي ثابتاً عند 1.4 دينار للدولار. ووصل السعر في السوق الموازية إلى أرقام قياسية في عام 2017، حيث قُدر متوسط السعر في السوق الموازية بـ 12.39 دينار مقابل الصك المصرفي (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، صفحة 16).

في أذار/ مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي مرّةً أخرى رسوم سعر الصرف من 183% إلى 163% مما خفض سعر الصرف إلى 3.6 دينار مقابل الدولار، هذا الانخفاض انعكس على السوق الموازية حيث أصبح سعر الدولار يتراوح بين 4.05 و 4.15 دينار مقابل الدولار، متراجعاً بذلك عن عتبة 7.4 دينار مقابل الدولار كما كانت الحال في عام 2018 وانخفض معدل الشراء بالصك إلى أقل من 7% (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، صفحة 16) ،ثم لاحقاً في 16 ديسمبر 2020 وافق مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على خفض قيمة الدينار الليبي من دينار ليبي واحد لكل 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة إلى دينار ليبي واحد لكل 0.156 وحدة حقوق سحب خاصة ويعادل ذلك : 4.48 دنانير ليبية لكل دولار أمريكي واحد، وذلك على أساس سعر صرف قدره 1.44 دولار لكل وحدة حقوق سحب خاصة (البنك الدولي، 2021، صفحة 2) لأجل أن يسد هذا الإجراء إلى حد كبير الفارق المتنامي بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء، وأن يجعل كذلك الرسوم المفروضة على مبيعات الصرف الأجنبي أمراً غير ضروري وقد أثرت تحركات أسعار الصرف على أسعار المستهلكين في ليبيا، التي تعتمد إمدادات الغذاء المحلية بها اعتماداً كبيراً على الواردات (البنك الدولي، 2021).

أما فيما يخص نقص السيولة والذي يعني عجز المصارف التجارية عن تلبية طلب الزبائن بسحب أموالهم أو جزء من أموالهم، فقد عجزت المصارف التجارية على توفير السيولة الكافية لمقابلة السحب النقدي من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) حيث أصبح نقص السيولة من أكبر المشاكل التي عانى منها المواطن الليبي الذي يتقاضى مرتب من الحكومة أو من الشركات العامة الخدمية، ولكن لا يستطيع سحب مرتبه أو جزء منه ،ولمعالجة هذه الأزمة اتخذت إجراءات لزيادة المعروض من النقد فقام المصرف المركزي في طرابلس بطباعة الأوراق النقدية وضخها للمصارف التجارية للإيفاء بالطلب المتزايد على السيولة، وحدا حدوه المصرف المركزي في البيضاء غير أن ذلك لم يحل المشكلة حيث استمر الموطنين وخاصة التجار في عدم إيداعهم للعملة التي تحصلوا عليها مقابل مبيعاتهم، بل أدى إلى زيادة كمية النقود لدى الجمهور، حيث زادت من 7.6 مليار دينار عام 2010 إلى 27.1 مليار دينار عام

2016، أي أن العملة لدى الجمهور نمت بحوالي 266% خلال مدة ست سنوات فقط وهو معدل أعلى بكثير معدل نمو الودائع تحت الطلب التي نمت خلال نفس الفترة بحوالي 100% (مصرف ليبيا المركزي، 2017) ،ثم لتصل إلى 39.732 مليار عام 2020 أي بزيادة 422.8% (مصرف ليبيا المركزي، 2021، جدول رقم 1).

5- الفساد المالي:

أ. فساد المؤسسات الحكومية:

تعتبر ليبيا وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية من أكثر ستة دول فساداً في العالم ، حيث منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة والشفافية في مؤشر مدركات الفساد الصادر عنها للعام 2016م في انهيار متدرج واضح بدأ في سلّم الفساد من العام 2012 وأن الحقيقة التي تعكسها هذه الأرقام هي أن مستوى الفساد في المجتمع وصلت نسبته إلى 86% (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 55) وبسبب ذلك فقد أستمرت وتفاقمت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد والتي نتج عنها أوضاع أخرى زادت الأمر تعقيداً تمثلت في : تحمّل الدولة لمصروفات ثلاثة حكومات وما تتضمنها من نفقات تسييريه ومرتبات ومزايا للمسؤولين وغيرها ،ابرام المسؤولين لعقود واتفاقيات وفق رؤية قاصرة ومحدودة دون التنسيق مع الجهات المختصة بحجة أنه محسوب على الحكومة الأخرى ما كبد الدولة أعباء مالية كبيرة دون مبرر، ومن الجدولين رقم 4 ،5 نلاحظ بوضوح ارتفاع مخصصات النفقات التسييرية والمرتبات في الميزانيات العامة حتى وصلت نسبة المرتبات إلى (60%) سنة 2017 بعد أن كانت لا تصل إلى 15% عام 2010 وذلك بسبب إصدار قرارات التعيين العشوائية وبشكل مستمر دون التقيد بشروط شغل الوظيفة العامة، والتي ترتب عليها التزامات مالية متراكمة على الدولة فقد وصل إجمالي عدد العاملين بالدولة سنة 2019 إلى 2356314 وبنسبة 27% من عدد السكان (ديوان المحاسبة، 2020، صفحة 955) وبإنتاجية لا تتعدى ربع ساعة يومياً (ديوان المحاسبة، 2017، صفحة 76) في حين وصلت نسبة مخصصات النفقات التسييرية سنة 2012 إلى 42% ومتوسطها من 2011 حتى 2020 إلى 25.5% بعد أن كانت لا تتجاوز 5.5% عام 2010.

إن توسع الحكومات المتعاقبة في الانفاق والتعيينات والتعاقدات خلق فجوة وخلل بين محاولات السيطرة والإصلاح مع الواقع الذي فرضته آثار تصرفات تلك الحكومات ومؤسساتها المالية وتعدد ادارات المؤسسات وما نتج عنه من صراعات وارباك أدى إلى هدر الامكانيات وضعف الخدمات ومن أمثلة الأنشطة والمصالح التي تأثرت سلبا بسبب تعدد السلطات والحكومات ما يلي (ديوان المحاسبة، 2016):

- السياسات المالية والانفاق والتصرف في اموال الدولة.
- الاستثمارات الليبية بالخارج وصندوق الإنماء.

والجدول التالي يبين حجم النفقات والإيرادات الفعلية والعجز الناتج عن التوسع في الإنفاق:

جدول (6) الإيرادات والنفقات الفعلية 2012-2019 (مليار دينار)

السنة	الإيرادات الفعلية	الإنفاق الفعلي	الفائض و (العجز)
2012	70	49	21
2013	55	65	(10)
2014	22	44	(22)
2015	11	36	(25)
2016	9	30	(21)
2017	22	32	(10)
2018	49	41	8
2019	60	47	13
2020	25	39	(14)
مجموع السنوات	323	383	(60)

المصدر: ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ، 2020 ،ص10.

ب. فساد القطاع الخاص:

أدى غياب الدولة كمؤسسة قادرة إلى انتشار الفساد في المؤسسات وإلى بروز الكثير من مظاهر الفساد في القطاع الخاص وعلى الاخص المرتبط بأنشطة المقاولات والتوريدات والذي ينتج غالبا عن شراكة بين القطاعين الخاص والعام ومن أبرز حالات الفساد (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 57):

- ظاهرة التهرب الضريبي بأشكاله وأنواعه وتزوير المعاملات الضريبية.
- استعمال مستندات نفس الشحنة في تحويل أموال للخارج أكثر من مرة.
- التهرب الجمركي وتزوير مستندات التوريد.
- تهريب الأموال للخارج بالتلاعب في الاعتمادات والمستندات برسم التحصيل.

وكل تلك العمليات لها انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى انخفاض الموارد المالية المحصَلة من الجمارك والضرائب ناهيك عن تهريب العملة وعن توريد مواد غير مطابقة للمواصفات والأثر السلبي لهذا الأمر.

ت. فساد القطاع المصرفي:

اتبعت الدولة قبل 2011 سياسة متحفظة في تغطية طلبات العملة الصعبة ، حيث كانت تقوم بتخفيض الانفاق إلى أقل ما يمكن بالتضييق على الاقتصاد ويتم ادخار نسبة كبيرة من الإيرادات تحسبا لأي انخفاض في كميات انتاج النفط أو أسعاره، حيث وصلت الأموال المجنبة من الاقتصاد في فترة سابقة إلى 80 مليار دينار تقريبا، وفي المقابل فإن الحكومات التي تعاقبت بعد 2011 قد فتحت مجال الانفاق على مصراعيه وقد سايرها المصرف المركزي الذي لم يدرك أهمية دراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف في وقت مبكر، كما لم يقم بتشخيص واقع الاقتصاد بالبيئة الليبية بشكل صحيح، فقد انتهجت إدارة المصرف المركزي سياسة مفتوحة وبشكل غير مدروس من خلال مسايرة الحكومات والقطاع الخاص في توفير التغطية من

النقد الأجنبي لكافة الطلبات دون قيد أو شرط إلى أن قاربت الاحتياطيات على النفاذ، حيث بلغت اجمالي التحويلات الخارجية التي تمت من خلال المصرف المركزي أو منحها كتغطية بالعملة الأجنبية خلال الأعوام 2012 – 2016 بما قيمته 146 مليار دولار، ما يعادل 190 مليار دينار ونتج عن ذلك انخفاض الاحتياطيات بما قيمته 72 مليار دينار ليصبح رصيدها في نهاية العام 2016م بقيمة 43 مليار دينار تقريبا بعد أن كان بنحو 115 مليار دينار في العام 2012م (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 109) وبذلك أوشك المصرف على فقد زمام المبادرة في السيطرة على أسعار الصرف بالإضافة إلى ما سبق فقد نمت وتفشت الكثير من مظاهر الفساد في القطاع المصرفي إلى الدرجة التي تهدد اقتصاد الدولة ككل ومن أمثلة مظاهر هذا الفساد ما يلي (ديوان المحاسبة، 2017، صفحة 246):

- تنامي تهريب الأموال للخارج من خلال التلاعب بالاعتمادات والتحويلات الخارجية، واتمام معاملات التوريدات الوهمية.
- قبول عمليات غسيل أموال متأتية من عمليات التلاعب بالاعتمادات.
- التلاعب في البطاقات الالكترونية والاستئثار بمخصصات النقد الاجنبي للمعاملات الشخصية مثل البطاقات والتحويلات السريعة وغيرها.
- الايداعات الوهمية من خلال التحايل على نظام المقاصة بتدوير الصكوك.
- التجاوز في منح التسهيلات والقروض ومنح التسهيلات والتغطية الجزئية دون ضمانات.
- التواطؤ في قبول صكوك غير صحيحة وخصمها من حسابات الجهات العامة.

النتائج والتوصيات:

8- النتائج:

تظهر الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح بين المجموعات المتحاربة قد أدى إلى نتائج شديدة الضرر بالمجتمع طالت كل شيء وأنهكت الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا أساسياً على النفط كمورد للدخل ،وبسبب الإقفال المتكرر للحقول والموانئ النفطية انخفضت الإيرادات إلى أدنى المستويات فأنعكس ذلك على المجتمع وأفراده فنتج عن ذلك:

1. توقف عجلة التنمية.
2. ارتفاع معدَل التضخم وانخفاض سعر الدينار الليبي إلى مستوى غير مسبوق مقابل
3. العملات الأجنبية.
4. شح السلع وتفشي ظاهرة الاحتكار وشح السيولة بالمصارف.
5. زيادة مستويات الفقر والبطالة وتدني خدمات الكهرباء والنظافة والصحة وغيرها.
6. عجز الموازنة العامة وتنامي الدين العام ،اختلال الهيكل المالي للدولة وانخفاض الاحتياطيات.
7. الإسراف وتضخيم الانفاق الحكومي واهمال سياسات الترشيد.

8. معاناة المواطنين وزيادة صعوبة الحياة وتردي الخدمات بصورة عامة وتفشي الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.

9- التوصيات:

إن أساس المشاكل الاقتصادية في ليبيا هو حالة عدم الاستقرار السياسي ولذلك فإن عدم علاجها سيجعل أي إجراءات إصلاحية اقتصادية غير مضمونة النجاح ونتائجها ستكون فائدتها في أحسن الأحوال محدودة جداً لأنها ستصطدم بهذا الواقع وهذه الظروف التي تعيد نفسها من حين إلى أخر كما حدث طيلة الفترة الزمنية التي شملتها هذه الدراسة إلى أن يجد الليبيون الطريق الذي يذهبون معه جميعاً لبناء وطنهم وللوصول إلى هذا الطريق نوصي بالتالي:

1. ضرورة خلق توافق سياسي بين الأطراف المتصارعة وإجراء مصالحة مجتمعية تضمن اتجاه الجميع معاً نحو إعادة بناء الدولة وإعادة توحيد شرق البلاد وغربها تحت مظلة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واحدة.
2. إعادة توحيد المؤسسات وضبطها وفقاً للقواعد الإدارية والمالية التي يحددها القانون.
3. إلغاء كل ما هو استثنائي خاصة فيما يتعلق بحمل السلاح وبناء جيش وشرطة وطنية تحت مظلة الدولة ووفقاً لقوانينها وسلطاتها والعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني بما يضمن استمرارية إنتاج وتصدير النفط المورد الأساسي للدخل.
4. الحد من فتح الاعتمادات وإهدار العملة الأجنبية وحصر الإنفاق في الضروريات دون الكماليات وتخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده وإيقاف التوسع في التوظيف.

المراجع العربية:

بن سانية عبد الرحمن (2013) ،أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي – الاقتصاد المصري نموذجاً – مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 18: ص140 – 148 ، جامعة غرداية، الجزائر.

حسين سرتية صالح (2021) جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 2 ، ال عدد11 نوفمبر ،السودان.

غيث ،سالم عبد السلام (2021) التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا، دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين 1990– 2018، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد 11.

البنك الدولي ، تقرير افاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، 21 أبريل 2021.

البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . Data (albankaldawli.org)

ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ،2016.

ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ،2017.

ديوان المحاسبة ،التقرير السنوي ،2020.

مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، كتيب الاحصاءات النقدية والمالية ،1966 –2020.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ،النشرة الاقتصادية ،المجلد 57 الربع الرابع ،2017.

مطبوعات الأمم المتحدة ،دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق ،الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 5758–11، بيروت، لبنان، 2020، الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا ، 2018.

وزارة التخطيط ،تقديرات سنوات 2010–2020.

المراجع الأجنبية:

Carmignani, Fabrizio, "Political Instability, Uncertainty and Economics," Journal of Economic Surveys, Vol. 17, No.1, 2003, pp.1.-2.

Hewitt, C. (1993). Consequences of Political Violence Brookfield: Dartmouth.

Trading Economics, https://ar.tradingeconomics.com/libya/unemployment-rate